ترجمة

# صنع وتفكيك مساحات الأمن
# البصرة كجبهة قتال.. متمردو البصرة (1980-1991)

دينا رزق خوري
ترجمة: صفاء خلف

تصـــدر عن مركـز رواق بـــغداد للسياســـات العـــامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

20 نيسان 2025

مِداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهد الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإليكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبوري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم

تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبنى بالضرورة، الاراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الايكتروني www.rewaqnaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الالكتروني info@rewaqbaghdad.org :

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامّة

صفحة الإنستغرام RewaqBaghdad :

قناة اليوتيوبRewaq Baghdad :

# صنع وتفكيك مساحات الأمن

# البصرة كجبهة قتال.. متمردو البصرة (1980-1991)

دينا رزق خوري

ترجمة وتحرير بتصرف: صفاء خلف

**Khoury, Dina Rizk. "8. Making and Unmaking Spaces of Security: Basra as Battlefront, Basra Insurgent, 1980–1991". Violence and the City in the Modern Middle East, edited by Nelida Fuccaro, Redwood City: Stanford University Press,**

**2016, pp. 127-148. https://doi.org/10.1515/9780804797764-013**

التمهيد

حَوَّلت الحرب الإيرانية - العراقية، البصرة إلى خطوط خلفية للصراع. فَتَحَ عددٌ كبيرٌ من الناس مطاعمَ لتموين الجيش. لذا كان هناك جانب جديد من الحياة يزدهر في المدينة. حتى أن حيزها الجغرافي قد تَغَيّر. أصبحت المنطقة الأكثر أهمية في البصرة هي "ساحة سعد"، إذ تدفقت إليها كل حركة المرور، بما جعلها مركزاً لشبكة النقل إلى الجبهة. بالتالي؛ غَيَّرت الحرب من الطبيعة الاقتصادية لمركز المدينة، والمساحة الجغرافية العامة للمحافظة.

فقدت مناطق الفلاحة المهمة مثل شط العرب التنومة والزريجي وأبو الخصيب أهم منتجاتها الزراعية. كان هناك مليون نخلة في شرق البصرة. رأيتُ بأم عينيَّ هذه النخيل تُدمَّر. كانت الدبابات تسير في خط مستقيم وتزيل الأشجار نهائياً، حتى تصبح منطقةً جاهزة للقتال. حتى اليوم؛ لم يعد شرق البصرة منطقةً صالحة للزراعة بسبب كل المواد الكيماوية التي استخدمها الإيرانيون والعراقيون بالتناوب هناك.

ولكن بالنسبة لي كانت الحرب الأكثر كارثية التي عاشتها البصرة هي حرب الكويت. لم تتمكن حرب الثماني سنوات من تدمير بنيويات البصرة [سواء البُنى التحتية المادية أو الاجتماعية]. إذ إن الاستثمار الاقتصادي الحكومي، والدعم العربي للدولة العراقية، سَمحَ للمدينة بالحفاظ على أسسها، بل وحتى بُنيتها التحتية. وفي لحظة هزيمة الجيش العراقي في الكويت، وانسحابه وتدمير أصوله العسكرية والبشرية في حدود مدينة البصرة، حدث تغيير خطير. لم تعد البصرة كما كانت. وبدأت عملية تفكيك البنية التحتية للمدينة آنذاك. الحرب الأخيرة التي أسقطت النظام، لم تبدأ بالنسبة للبصريين في عام 2003، بل بدأت منذ 1990 و1991. مُذاك الوقت، بدأت أسس مجتمعنا البصري الحضري تتداعى.

سَرْدية المكان والحرّب

بعد سبعة عشر عاماً من انتهاء حرب الخليج الأولى (1990-1991)، يروي هيثم عباس، المثقف البصري والجندي في الحرب العراقية - الإيرانية، قصة التحول الاجتماعي والثقافي الذي شهدته البصرة في الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية، من الحكم البعثي، كقصة حرب .

بالنسبة له ولغيره من البصريين، اندرجت سَرْدية حروب العراق ضمن السَرْدية الخاصة لمدينتهم. إذ عانت البصرة، التي أطلق عليها النظام البعثي خلال الحرب العراقية - الإيرانية اسم "مدينة المُدن"، من الحروب أكثر من غيرها، بما أصبحت خطاً خلفياً لتعبئة القوات، والمقر الحضري لفيلق الجيش الرئيسي المتمركز في القطاع الجنوبي. ولأنها تقع على بعد أقل من اثني عشر كيلومتراً من الحدود الإيرانية، فقد تعرضت لقصفٍ متواصلٍ عنيف، وتهجير سكاني. تَحَوَّلت من مدينة ساحلية رئيسة ذات نشاط زراعي مُنتج نسبياً، إلى مركز لتعبئة القوات والتموين العسكري؛ بينما دُمرت المناطق الداخلية منها بسبب القصف الإيراني، فضلاً عن التهجير القسري الحكومي لسكان الضفة الشرقية من شط العرب.

بعد أقل من ثمانية عشر شهراً من اتفاق وقف النار مع إيران، أصبحت البصرة نقطة انطلاق لغزو الكويت، وساحة معركة في حربٍ أقصرَ وأكثرَ وحشية. وفي ختامها، في مارس/ آذار 1991، وتحت وطأة قصف عنيف من جانب قوات قادتها الولايات المتحدة، أشعلت القوات العراقية المُنسحبة، انتفاضةً عامةً افتقرت الى القيادة، سُرعان ما انتشرت [عفوياً] إلى خمس عشرة محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة. توضح تأملات هيثم عباس، أن ظروف الحرب أدت إلى إحداثِ تَحولٍ في الاقتصاد السياسي ومساحات المدينة والمناطق المحيطة بها. وبحلول عام 1991 قَوَّضت نسيجها الحَضَري.

هناك أدبيات غنية متعلقة بـ"قراءة" العُنف العَرضي في التاريخ الحضري .[Urban History] ومع ذلك، فقد كُتب القليل عن المدن في حالة الحرب - وخاصة في الحروب الوطنية التي تنطوي على تعبئة السكان والموارد. لذا تم كتابة معظم تاريخ الحرب من منظور وطني [قُطري] وليس حضري. لكن من خلال منح التاريخ الحضري الأولوية في سرد تاريخ الحرب، نتمكن من فهم التأثيرات المتباينة للحرب على المشهد الوطني. الحرب الإيرانية العراقية كانت تجربة مختلفة على صعيد مدنٍ مثل البصرة وخرمشهر، عنها في بغداد أو النجف أو طهران أو تبريز. لقد حوَّلت هذه التجارب المميزة العلاقات بين المدن والمناطق المحيطة بها، وأعادت تعريف سياسات الهوية الحضرية[Urban identity politics] ، فضلاً عن شكل سياسة التنافس على سلطة الدولة.

لقد عملت الحرب العراقية الإيرانية على تعزيز هرمية المواطنة [Hierarchy of citizenship] داخل المراكز الحضرية المختلفة في العراق. فقد طالبت المُدن وسكانها الدولة بالتمتع بموارد أكبر، ليس فقط استناداً إلى موقعها الاستراتيجي في التعبئة الوطنية للحرب، بل أيضاً تعويضاً للأثمان التي دفعتها من خسارة أرواح وتدمير للبيئات. وتأسيساً على ذلك، ففي حين وفرت الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية مثل المستشفيات والمدارس والطرق والمؤسسات الثقافية شعوراً متميزاً بالمواطنة لبعض المدن على حساب أخرى، فقد خفف من وطأة ذلك الدمار غير المتناسب الذي ألحقته الحرب ببعض المدن.

وعلى النقيض من المراكز الحضرية الداخلية، كانت المدن الحدودية مثل البصرة والعمارة، مراكز لقواعد عسكرية ضخمة، وبالتالي محطات توقف حاسمة للقوات المتنقلة من وإلى الجبهة. كان المشهد الثقافي والمكاني، فضلاً عن المؤسسات الحضرية، أكثر عسكرة في البصرة من أي مكان آخر في العراق . باستثناء كركوك ربما، التي أصبحت مركزاً لمكافحة التمرد ضد القوميين الأكراد. أدت الحرب إلى نهاية اللامركزية البلدية ما يتصل بالشؤون المدنية، وحلّت محلها بيروقراطيات حزب البعث، والجيش (وزارة الدفاع)، وأجهزة الأمن والدفاع المدني (وزارة الداخلية)، لضمان أمن الجبهة الداخلية سياسياً، وتلبية متطلبات السُكان في تعزيز الأمن المحلي.

عانت البصرة من أشكال متعددة ومتداخلة من العنف: الدمار البشري والمادي والبيئي الناجم عن الحربين؛ والعنف الأكثر منهجية، والذي كان في كثير من الأحيان خارج نطاق القضاء، من جانب أجهزة الأمن المختلفة وحزب البعث؛ فضلاً عن العنف المكثف المناهض للحكومة خلال الانتفاضة التي قمعت بشكل وحشي.

لقد أصبح نشر واحتواء هذه الأشكال من العنف - أي إدارتها -، الشغل الشاغل للدولة والبعث. وكان إعادة رسم خريطة البصرة والمناطق الريفية والحضرية المحيطة بها إلى "مساحات أمنية Spaces of - Security"، محور الرؤية الإدارية للدولة والحزب. وضع حزب البعث ووزارة الدفاع ومديرية الأمن العام (وزارة الداخلية) ومؤسسات بلدية وحكومية مختلفة، مجموعة من الاستراتيجيات المكانية (Spatia lStrategies) كثيرٌ منها كانت عبارة عن استجابات لتحديات أمنية محددة .

كيف أعادت الاستراتيجيات المكانية التي ترتكز على الأمن والتي تبناها حزب البعث، تشكيل تنظيم السكان والفضاء في البصرة ومحيطها؟ وما الدور الذي لعبته هذه الاستراتيجيات في تنظيم العنف أثناء انتفاضة 1991؟

في الإجابة على هذه الأسئلة، أحاول أن أظهر كيف ابتكرت الأشكال المحددة من تأمين وعسكرة الفضاء في البصرة بين عامي 1980 و1991، التوزيع المكاني للعنف أثناء الانتفاضة القصيرة الأمد، جزئياً من خلال تحديد أهداف السكان المتمردين.

أُستخدم مصطلح "الأمن "Security - في سياق هذه الورقة بمعنيين:

المعنى الأول: وفقاً لميشيل فوكو، ويشير إلى ممارسة سياسية محددة للدولة (مختلفة عن السيادة والانضباط)، تركز على رفاهة السكان باعتبارها "سياسة حياة"Politics of Life - ، وهو ما يتجلى في سياسات التنمية والرفاهية التي انتهجها الدولة العراقية قبل ثمانينيات القرن العشرين، في إدارة التعليم والصحة، من بين أمور أخرى كثيرة.

في زمن الحرب، كان هذا الجانب من الأمن موجهاً نحو الحفاظ على الحياة وإدارة الموت [The management of Death]، ومن هنا جاء الاهتمام بحركة السكان، تنظيم أُسَر الشهداء، التداعيات الاجتماعية المترتبة على الفرار من الخدمة العسكرية، فضلاً عن عسكرة المجتمع.

المعنى الثاني: ينطوي على القضية الحاسمة المتمثلة في نشر العنف وتنظيمه، فيتعلق بقضايا الأمن الوطني والتمرد، وتأديب السكان المتمردين أو المتمردين المحتملين، والاحتفاظ بالسيادة الإقليمية، وهي تصنيفات فهمها فوكو باعتبارها جوانب من سلطة الدولة، لكنه مَيّزَ بينها مفهوم "سياسة الحياة ."Politics of Life -

لقد استعرت عبارة "الاستراتيجية المكانية (A spatial strategy) "من ساتيش ديسباندي (Satish Deshpande)، الذي استخدمها لشرح الترتيب المكاني الوطني والجماعي للهند. ووفقاً لديسباندي، فإن "الاستراتيجية المكانية لا تتكشف في المكان فحسب، بل إنها تتعلق أيضاً بالمكان، الاستيلاء عليه وادارته والسيطرة عليه". وهي تشير إلى التنظيم المادي للمساحات المعيشية، ولكنها تشير أيضاً إلى أيديولوجيات الترتيب المكاني. وقد تشمل هذه الإيديولوجيات التحديث، والتمرد، والاستراتيجيات الطائفية التي تشكل الحياة الاجتماعية لسكان المدن. وكما سيتضح لاحقاً، فإن الممارسات الأمنية التي نفذتها الدولة العراقية وحزب البعث استندت إلى استراتيجيات مكانية متعددة.

من مساحات التنمية إلى مساحات الأمن

ترتبط مدينة البصرة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من المستوطنات الريفية والبلدات الأصغر حجماً التي تم تنظيمها بحلول سبعينيات القرن العشرين، في سبع مناطق إدارية متجاورة.

حتى تطوير حقول النفط، كانت البصرة مركز شبكات التجارة التي تربط العراق بتجارة المحيط الهندي، فضلاً عن كونها الميناء الرئيسي للدخول إلى البر العراقي غير الساحلي. تم تطوير الشبكة المكانية للبصرة إلى الخارج من منطقة الميناء؛ وبحلول الحرب العالمية الثانية، تم توسيع هذا النظام بشكل كبير، وتم ربطه بالسكك الحديدية ببغداد والمناطق المحيطة بها. شكلت المباني الحديثة، التي تم تحسينها بعد العام 1938، ببناء المتاجر من قبل شركة البترول البريطانية شمال منطقة الميناء، بين حي المعقل والعشَّار، نواة ما سيصبح مركز المدينة الجديدة، محاطةً بأكواخ الطين (الصرايف)، التي سكنها مهاجرون ريفيون لخدمة قطاع التجارة المتنامي. إلى الغرب، أقرب إلى البصرة القديمة، بنى البريطانيون مستشفى وسجناً، ما سيصبح بعد ذلك مركز منطقة الجمهورية الشعبية في المدينة.

وخارج هاتين المنطقتين، بقيت العديد من أنماط الاستيطان القديمة التي سبق ظهورها الحرب العالمية الثانية، كالبصرة القديمة والمناطق الواقعة جنوب منطقة نهر العشار، حيث يقع المركز التجاري والميناء القديم والمناطق السكنية على الضفة الغربية من شط العرب.

أدى تطور صناعة النفط، وتوسع مشاريع التنمية الحكومية بعد منتصف الخمسينيات من القرن الفائت، إلى تحول وتكثيف للروابط بين البصرة ومناطقها الداخلية. أصبحت البصرة، بعد كركوك [آنذاك]، مدينة النفط الرئيسة في العراق. وقد غذت هجرة السكان الريفيين من الأهوار الجنوبية، والأجزاء الريفية الأخرى من البصرة عملية التحضر المتسارعة، بما زاد عدد السُكان الحضر أكثر من الضعف بين عامي 1958 و 1965. في عام 1957، كان 42٪ من قاطني المدينة من سكان الصرائف، معظمهم يعملون في صناعة البناء المزدهرة. وغالباً ما استقروا بين أفراد عشيرتهم على الأراضي الحكومية. كانت مناطق خمسة ميل، الجمهورية وحي الحسين، بها كثافات عالية من سكان الصرائف، كما كانت الحال في مناطق أخرى من المدينة. بالإضافة إلى ذلك، وَجد مسحٌ أجري في العام 1970، أن أكثر من 40٪ من تجار التجزئة [المُفرد] في البصرة كانوا من المهاجرين.

في بداية خمسينيات القرن العشرين، رَسمت الدولة العراقية خريطة للبصرة ومحيطها باعتبارها فضاءً للتنمية المخططة والمحوكمة. وبتمويل من مجلس تنمية العراق، الذي أنشئ ملكياً في العام 1950، قدم مستشارون وشركات معمارية أجنبية للحكومة، خططاً لإنشاء مساحات حضرية حديثة ومستوطنات مُنظمة للمهاجرين الريفيين، وبناء مساحات حكومية وتجارية، وتنظيم تدفق السلع والسكان داخل المدينة وخارجها. ومثلها كمثل المدن العراقية الأخرى، أصبحت البصرة هدفاً لمجال التخطيط الحضري الناشئ، مع تقديم أول خطة من قِبَل المهندس المعماري البريطاني ماكس لوك في العام 1955.

وعلى الرغم من تأجيل خطة ماكس لوك، فإن الخطط الرامية إلى تطوير البصرة، جنباً إلى جنب مع المراكز النشطة الواقعة في المناطق الداخلية منها، عبر إنشاء تجمعات حضرية جديدة، أصبحت أكثر طموحاً بعد الإطاحة بالنظام الملكي وتأسيس الجمهورية في العام 1958.

سَمَحَ توسع القطاع الحكومي للاقتصاد في ظل حكومة البعث التي تولت السلطة في العام 1968، وتأميم صناعة النفط في العام 1972، للحكومة البدء بمشروع تنموي ضخم في البصرة. كان هناك جانبان من استراتيجيات التنمية التي انتهجها الحكومة على صلة بالترتيب المكاني للبصرة والمناطق المحيطة بها.

أول هذه الخطوات، كان إنشاء أحياء حديثة لتحل محل أنماط الاستيطان العشوائية السابقة، وخاصة سكان الصرائف. تحول اهتمام الحكومة إلى مشاريع التنمية في المناطق الغربية والشمالية، ومنطقة الموانئ، الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية بين البصرة والجنوب وبغداد. بدأت الخطط في منتصف الخمسينيات، وبحلول العام 1958، كانت وزارة الإسكان قد أنشأت منطقة سكنية لموظفي الحكومة الفقراء على الأطراف الغربية من المدينة، بجوار الأحياء المكتظة بالسكان في منطقة الجمهورية .

وبحلول العام 1966، كان قد تم بناء ما يقرب من أحد عشر ألف وحدة سكنية غرب المناطق السكنية القديمة القريبة من ميناء المعقل. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدراج حي الهارثة، الذي كان قليل السكان، في الجزء الشمالي من المدينة، ضمن خطط التنمية البلدية. وبحلول العام 1970، تضاعف عدد سكانه أكثر من ثلاثة أضعاف منذ العام 1957، ليصل إلى 2800 نسمة.

كانت منطقتا المعقل والعشَّار الاستراتيجيتين في محيط الميناء، مخصصتين لإسكان ذوي الدخول المرتفعة. وفي العام 1965، أنشئت جامعة البصرة على الجانب الشرقي من شط العرب، مما أدى إلى تحويل المنطقة التي كانت مأهولة بسكان الصرائف إلى حي حديث. وبحلول العام 1970، نشأت عدة مناطق تجارية جديدة إلى جانب المناطق القديمة. وكان المعقل والعشَّار والجمهورية هي المناطق التجارية الحديثة. وبوقوعها في وسط شبكة كثيفة من الطرق، حلَّ العشار محل البصرة القديمة باعتبارها المركز الإداري الجديد للمدينة ومنطقة الأعمال المركزية فيها. وكان كورنيش العشَّار مركزاً للترفيه الراقي، مع وجود العديد من الكازينوهات على طول النهر وعلى الجانب المُقابل للجامعة. بحلول العام 1980، كان الفندقان الحديثان الرئيسيان في المدينة - الشيراتون ونوفوتيل، موجودين هناك [على الكورنيش]. وقامت الحافلات البلدية والخاصة، وكذلك سيارات الأجرة، بنقل الركاب إلى أجزاء أخرى من المدينة والمناطق الأخرى من العراق.

الجانب الثاني من التنمية، كان برنامجاً وضعه حزب البعث بعد وصوله إلى السلطة، لتطوير الصناعة في المدينة والمناطق المحيطة بها، وتوسيع المدن الصغيرة نسبياً في مختلف مناطق المحافظة. فقد تم إنشاء أكبر مصنع للورق في العراق في الضاحية الشمالية للهارثة [في قضاء الدير حالياً]، وتم بناء مصنع للأسمنت في أم القصر، وتم تطوير خطط لإنشاء مدن صناعية لتصنيع الصُلب والبتروكيماويات في خور الزبير، بين البصرة وأم القصر، بحلول العام 1974. بدأت الزبير وأم القصر وأبو الخصيب في التنافس مع البصرة، وجذبت المستوطنين المشاركين في خدمة الصناعات المختلفة. وقد دفعت الزيادة الهائلة في التجارة لخدمة مشاريع التنمية، الحكومة إلى توسيع مرافق الموانئ القائمة وبناء اخرى جديدة. وأصبح ميناء أم القصر، المنفذ

الرئيس لصادرات النفط. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة ببناء مرافق موانئ البكر والخفجة والعميق. وفي الفترة ما بين عامي 1957 و1970، زاد الإنتاج الصناعي في محافظة البصرة بنسبة 202 .%

بحلول اندلاع الحرب العراقية الإيرانية العام 1980، كانت مشاريع التنمية والتحديث التي تنفذها الدولة قد وسعت حدود البصرة البلدية، وحولت عدداً من مدنها التابعة إلى مراكز حديثة للتجارة والصناعة، وأدت إلى التوسع الحضري الواسع النطاق في المحافظة. لذا كانت هناك عمليتان مترابطتان أكثر أهمية ألقت بظلالها على التطورات اللاحقة .

العملية الأولى: تحويل البصرة إلى المدينة الأولى في العراق، والثانية بعد بغداد. مَثَّلَ هذا جانباً حاسماً من محاولات الحكومة دمج السمات المميزة للبصرة كمدينة ساحلية في مشروعها الوطني وروايتها للتنمية. ومع اندلاع الحرب مع إيران العام 1980، اضطرت الحكومة العراقية إلى التخلص من المشروع التنموي والرواية المرافقة له، لصالح روايةٍ تُقدم البصرة باعتبارها مساحة حاسمة لأمن الأمة، الجبهة التي تحمي العراق بأكمله من تهديد العدو، الذي يعتزم السعي إلى تقويض وتطييف الطابع الوطني العربي للبصرة. في رواية الدعاية الحربية التي برزت، مَثَّلت البصرة البوابة إلى العراق، وكان سكانها طليعة النضال الوطني للحفاظ على الحداثة والطابع العربي.

الأيديولوجية التي شكلت الاستراتيجيات المكانية للحكومة لم تعد أيديولوجية تنموية، مع المفاهيم المرتبطة بها للأمن باعتباره "سياسة حياة"، بل أيديولوجية التنظيم المكاني، التي باتت تركز الآن في المقام الأول على تأديب السكان وضبط المساحات.

وكما سيتضح لاحقاً، فإن الخطاب الحكومي الذي يصور البصرة باعتبارها المدينة الأولى في حرب وطنية، قد قوضته ممارسات حزب البعث على الأرض. فقد أدت العديد من الاستراتيجيات المكانية التي تبناها الحزب إلى تحويل أحياء البصرة والمناطق المحيطة بها إلى "مساحات أمنية". كانت هذه الاستراتيجيات مستندة إلى رؤية البصرة باعتبارها مساحة تواجه التهديد المزدوج المتمثل في إيران والسكان المتمردين "الخارجين عن القانون". وقد أدى هذا الخطاب عن انعدام الأمن، إلى تحديد البصرة باعتبارها مختلفة عن المساحات الحضرية الأخرى في العراق.

العملية الثانية: كانت تطوراً ناتجاً عن أنماط الاستيطان الجديدة، عمليات التسييس التي ميزت مختلف أقسام البصرة والمدن التابعة لها. البيانات التي قد تسمح برسم خريطة للانتماءات السياسية حسب الأحياء كانت قليلة، لكن كان من الممكن رسم مخطط تقريبي من خلال تحليل سجلات المديرية العامة للأمن، وخاصة سجلات المدارس التي تُفصِّل الانتماءات السياسية للطلاب الذكور المسجلين في البصرة في الفترة 1987 - 1988 .

تميز هذا العام [ما بين 1987 - 1988] بتهجير سكان مركز البصرة نتيجة للقصف الإيراني، ونمو المدن التابعة لها مثل المُدَّيْنَة والزبير والقرنة. تشير السجلات إلى أن نسب الطلاب الذين ينتمون إلى أقارب منتمين الى حزب الدعوة الإسلامية الشيعي، وأحزاب المعارضة الشيوعية في هذه المدن، كانت أعلى كثيراً من تلك الموجودة في مركز مدينة البصرة.

ليس من السهل القول ما إذا كانت مثل هذه الأنماط من الانتماء السياسي، نتاجاً لإعادة توطين سكان البصرة المسيسين بعيداً عن المركز، إلى مدنها التابعة الأكثر أمناً في الشمال والغرب؛ ولكن من المهم أن نضع في الاعتبار، أن الروابط بين المدينة وهذه المدن التابعة لها، تعززت من خلال شبكات عشائرية من المهاجرين، غالباً ما حددت الانتماء السياسي، الشبكات التي قد تفسر أنماط المشاركة في انتفاضة العام 1991، ومواقع اندلاع أعمال العنف الأكثر كثافة التي نشط فيها المتمردون .

مساحات الأمن ومساحات الفوضى

وفي 25 آذار/ مارس 1985، أرسلت وزارة الدفاع رسالة إلى ديوان الرئاسة، تطلب فيها من القيادة النظر في احتمال إخلاء القرى والبلدات الواقعة شرقي وغرب شط العرب بالقوة، لإنشاء خط دفاع ضد القوات الإيرانية، داعيةً الرئاسة إلى تشكيل لجنة تضم، وزير إقليم الحكم الذاتي (وهي وزارة أنشئت في العام 1974 لإدارة المناطق الكردية)؛ وقيادة مكتب تنظيمات الجنوب لحزب البعث؛ وممثل عن مديرية الأمن العام؛ وقيادة قوات شرق دجلة، التي ضمت الفيالق الثلاثة للجيش المتمركزة في القطاع العسكري الجنوبي. خططت اللجنة، برئاسة محافظ البصرة، لتهجير أكثر من اثني عشر ألف عراقي يسكنون المناطق الواقعة شرقي وغرب نهر دجلة، الممتدة من بلدة العزير في محافظة ميسان، إلى أهوار مدينة القرنة عند مصب شط العرب في البصرة.

وبحلول شهر أغسطس/ آب 1985، اكتملت عملية تهجير السكان الذين تم توطينهم في محافظة ذي قار. كما تم تحويل المشهد البيئي الطبيعي للقرى الواحدة والعشرين والمواقع الريفية الأخرى التي تم إخلاؤها. وتم تدمير القرى وبساتين النخيل التابعة لها، وتجفيف الأهوار. ولم يكن التدمير مادياً فحسب، بل اختفت القرى أيضاً كوحدات إدارية في التعداد السكاني لأغراض البيروقراطية الحكومية. بعبارة أخرى، تم القضاء عليها مادياً وإدارياً. وفي مكانها، أقامت الحكومة خط دفاع في محاولة يائسة لإنقاذ ستة عشر مليون دينار من النفط ومولدات الكهرباء التي كانت تغذي محافظة ميسان ومدينة القرنة. كانت عملية العام 1985 في القطاع الجنوبي، بمثابة جهد منهجي من جانب الحكومة لإنشاء طوق أمني حول المناطق الحدودية الجنوبية، مماثل لذلك الذي أنشأته في الشمال الكردي خلال السبعينيات. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، امتدت عملية التدمير والنزوح إلى الجنوب، إلى شرق البصرة، حيث أحدث القصف الإيراني والحرب الحضرية [حرب المدن]، دماراً في المناطق الحدودية الجنوبية .

وعلى النقيض من عملية 1985، نادراً ما خططت الحكومة العراقية لعملية منهجية للتهجير وإعادة التوطين. بل إن حزب البعث والأجهزة العسكرية والأمنية المسؤولة عن القطاع الجنوبي، اتبعت سياسة تفاعلية مجزأة في الرد على قصف المناطق الداخلية الشرقية من البصرة. فقد نفذت حملات عسكرية ضد المدن والقرى الحدودية التي يشتبه بأنها تؤوي المنشقين والمخربين دون إبعاد أو إعادة توطين السكان. وكانت النتيجة أن مدناً مثل التنومة وأبو الخصيب والفاو أصبحت غير صالحة للسكن: فقد دمرت بيئتها المبنية، وأفرغت من سكانها. وبحلول نهاية الحرب، انخفضت حصة المدن الأصغر التي كانت تنتشر على ضفاف نهري دجلة والفرات، فضلاً عن المدن المحيطة بشط العرب، والتي كانت تشكل نحو 84% من الوحدات الإدارية في

المحافظة، إلى 45%. باستثناء المستوطنات الأكبر حجماً، لم يعد هناك سوى عدد قليل منها يستعيد وجوده كبلدات عاد سكانها إلى أراضيهم في تسعينيات القرن العشرين، لكنهم تركوا بدون مكاتب إدارية حكومية، او تنمية للبنية الأساسية. لذا هاجر العديد من سكانها إلى بلدات أكثر خدمات داخل البصرة.

تم تعويض عملية النزوح الحضري في بعض مناطق المحافظة وفي البصرة نفسها بالنمو الديموغرافي للمناطق الحضرية التي تضخمت مع تدفق السكان من شرق البصرة والفاو. وبحلول العام 1987، انخفض عدد سكان البصرة بنسبة 30% عن أعدادهم في العام 1977، في حين زادت أعداد سكان المدن الواقعة شمال وجنوب غرب المدينة، بما في ذلك الزبير وأم القصر والمُدَّيْنَة والقرنة والدير، بنسبة تتراوح بين 25 و150%. وأفاد مكتب الفرات الأوسط لحزب البعث أنه وطَّن نحو 36 ألف أسرة بصرية، تتألف من 226127 فرداً في المنطقة بين عامي 1986 و1987.

على الرغم من عدم توافر دراسات تسمح لنا برسم خريطة للأجزاء التي شهدت عمليات تهجير واسعة في البصرة، فمن الآمن أن نفترض أن المناطق الأقرب إلى منطقة الميناء، حول المعقل والعشَّار، عانت أكثر من غيرها، وكذلك المنطقة المحيطة بالضفة الشرقية من شط العرب، حول جامعة البصرة [الموقع القديم]. ومع تراجع التجارة وإنتاج النفط، تحول المعقل والعشار إلى مراكز للاقتصاد الحربي، وكان التركيز الأكبر للمستشفيات يقع في الأحياء الواقعة على الشواطئ الجنوبية الغربية لشط العرب. وأصبح مطار المعقل مركزاً لحركة البضائع التي تخدم الاقتصاد الحربي، وانتقل النشاط التجاري للمدينة غرباً وجنوباً، حول ساحة سعد وحي الجمهورية، وشمالاً نحو القرنة.

لقد أصبحت إدارة نزوح السكان وإعادة تنظيم الحياة الحضرية، والحفاظ على قدر من السلم الاجتماعي أثناء تعبئة مئات الآلاف من القوات في مختلف أنحاء المحافظة والمدينة، من المهام الرئيسية التي يضطلع بها مكتب تنظيمات الجنوب التابع لحزب البعث. وبعد العام 1984 على وجه الخصوص، عندما بدأت دفاعات العراق تتآكل على طول حدوده مع إيران، خصص النظام العراقي على نحو متزايد لمكتب الجنوب، الذي كان مقره الرئيسي في البصرة، مهمة إدارة التداعيات الاجتماعية والأمنية للحرب. وعلى هذا فإن مكتب الجنوب لم يكتف بضمان الرعاية الاجتماعية لأسر الجنود والشهداء وتنسيق الدفاع المدني؛ بل كان مكلفاً أيضاً بالسيطرة على حالات الفرار من الجيش والتداعيات الأمنية المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي، الذي تَطوَّر لخدمة الهاربين والجنود. كان لمكتب الجنوب دور مزدوج: فهو منظمة اجتماعية مكلفة بإدارة أمن السكان، ومنظمة أمنية مسؤولة عن تأديبهم ايضاً في حالة الحرب، بما أصبح بمثابة ذراع للدولة. وقد عملت كوادره على التنسيق مع أجهزة الحكم المختلفة، فحلت أحياناً محل بعض وظائفها، واحتكرت حق التحدث والتصرف بسلطة الدولة في المناطق المتضررة من الحرب، وقادت أحياناً حملات لملاحقة الفارين، فحلت بذلك محل دور الشرطة المدنية والعسكرية.

إن تأثير تدخلات المكتب الجنوبي يصعب المبالغة في تقديره: فقد قام بالتنسيق مع مختلف المنظمات الإعلامية لضمان حركة مئات الصحفيين الذين توافدوا إلى المدينة لتغطية الحرب؛ وساعدت كوادره القيادية في تنظيم عمل مختلف المنظمات الشعبية، من اتحادات الشباب والعمال والفلاحين إلى الاتحاد العام لنساء العراق؛ وقامت لجانه المختلفة، التي تم تأسيس العديد منها للمساعدة في إدارة المجهود الحربي،

بإحصاء القتلى والمفقودين وأسرى الحرب؛ كما قام بتنظيم حملات دعائية ورصد المعارضة. وبدأ أمين سر مكتب تنظيم الجنوب، مزبان خضر هادي، إعادة تنظيم حزب البعث في الجنوب. وأنشأ المزيد من الأقسام والفرق الفرعية في البلدات والمناطق الريفية، وضَمِنَ أن يقوم كوادر الحزب بإدراج أنفسهم كوسطاء بين السكان والمؤسسات المختلفة للدولة. على سبيل المثال، أمضى كوادر حزب البعث ثلاثة أشهر في العام 1984، في زيارة فروع الحزب الريفية والحضرية في الجنوب، وكان الهدف من ذلك جزئياً مراقبة التعبئة الحربية لسكان المدن والقرى، وجزئياً التأكد من أن الفروع الإدارية المختلفة للدولة تقوم بخدماتها بكفاءة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الإنتاج الزراعي والخدمات البلدية في المدن الصغيرة.

في عامي 1986 و1987، عندما تعرضت مناطق أبو الخصيب والتنومة وشط العرب لقصف إيراني كثيف، قامت الكوادر المحلية للحزب بالتنسيق مع ألوية الدفاع المدني الخاضعة لسيطرة وزارة الداخلية، بإعداد التقارير الخاصة عن الخسائر في الأرواح والممتلكات .

لكن في إطار دوره كمنظمة أمنية معنية بتأديب السكان والسيطرة عليهم، وفي الاستراتيجيات المكانية الخاصة التي اتباعها، كان لحزب البعث التأثير الأكبر على أهداف وأنماط النشاط المتمرد الذي تطور أثناء انتفاضة العام 1991. وكانت هناك استراتيجيتان مكانيتان مهمتان بشكل خاص: رسم خرائط للأحياء والمدارس المختلفة في المدن والبلدات العراقية باعتبارها مساحات أمنية؛ ورسم خرائط لمساحات البصرة، بما في ذلك المدن التابعة لها والمناطق الريفية النائية، باعتبارها مساحات من التهديد والتمرد وانعدام القانون. وفي الحالة الأخيرة، طور الحزب وأجهزة الأمن مجموعة من الممارسات، التي كانت في كثير من الأحيان عنيفة وخارج نطاق القضاء، استجابة لتحديات التعبئة السكانية للحرب.

وفَّر اندلاع الحرب العراقية الإيرانية لقيادة حزب البعث الدعم والتشجيع من جانب النظام، وبالتالي الفرصة للقيام بعملية "التَبْعيث" المُنظِّم للحياة الاجتماعية والسياسية. ورغم أن العملية بدأت في أعقاب استيلاء البعثيين على السلطة في عام 1968، إلا أن اتجاهها ونطاقها كان محل نزاع سواء من داخل الحزب أو من جانب أحزاب أخرى، بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني. وحتى العام 1978، عندما تم وضع حدٍ لسياسة "الجبهة الوطنية" أخيراً، وتم إعلان الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة غير قانونيين، وأن الانتماء إليهما جريمة يعاقب عليها بالإعدام، ظلَّت المنظمات الشعبية والنقابات المهنية موضع خلاف بين البعث والأحزاب الأخرى. ومنذ البداية، كان يُنظَر إلى عملية "التَبْعيث" باعتبارها مسألةً أمنية.

في عام 1979، عندما تولى صدام حسين السُلطة، بدأ حزب البعث والمديرية العامة للأمن في تنسيق عملية "تأمين" العراق. ولأغراضنا البحثية في هذه الورقة، كان الجانب الأكثر أهمية في هذه العملية هو رسم خرائط للمدن والبلدات والقرى العراقية في شبكات مكانية، يتم فيها تحديد الأفراد داخل شبكة وفقاً للانتماءات الأسرية والمدرسية والسياسية، وتقييم التهديد الذي يشكلونه على الأمن. ومن الأمثلة المتاحة لمثل هذه الخرائط، سلسلة من المسوحات المدرسية، (التي تم جمعها في سجلات)، للطلاب الذكور المسجلين في المدارس المتوسطة والثانوية، التي أجراها حزب البعث ومديرية الأمن العامة. ومن الواضح أن هذه

المسوحات، التي أنتجت معلومات متشابهة إن لم تكن متطابقة، أجريت بعد التنسيق بين جهاز الأمن وحزب البعث، وكانت تهدف إلى تذكير الطلاب وأسرهم بنظام المراقبة المزدوج الذي يخضعون له.

وفَّرت هذه السجلات نافذة على أيديولوجية الأمن التي تدعم الاستراتيجيات المكانية لحزب البعث. وكان التوأمة بين التوثيق والسيطرة أمراً محورياً لأمن البعث في البصرة، كما هو الحال في أماكن أخرى من العراق. وقد صُمِمَت السجلات لتكون بمثابة بنوك معلومات عن الطلاب، باعتبارهم مجندين محتملين للحزب ومؤسسات الدولة البعثية المختلفة (والتي تتعلق في الغالب بالأمن والدعاية). وتشير الفئات التي تم تطويرها في هذه المسوحات إلى العديد من استراتيجيات السيطرة. ولعل أكثرها وضوحاً هو مساحة المدرسة نفسها، التي أصبحت منطقة تهديد ووعد، ومنطقة مراقبة وتعبئة. وتضمنت فئات هذه السجلات، معلومات عن أماكن ولادة والد الفرد وجَدّه، وسمعة الأسرة، وأي انتماءات سياسية، بما في ذلك الميول السياسية العامة للعائلة. وفي قسم مخصص للتعليق، تشير المسوحات إلى عدد أفراد الأسرة الذين استشهدوا في الحرب، أو أعدموا لانتمائهم إلى أحزاب سياسية أخرى، أو ينتمون إلى أحزاب سياسية محظورة، أو فروا من الخدمة، أو أصبحوا أسرى حرب .

تُشير السجلات ايضاً إلى مستوى التنسيق بين حزب البعث ومؤسسات الدولة المختلفة . وأبرزها وزارتي التربية والتعليم، فضلاً عن مديرية الأمن العامة، التي تقدم معلومات عن الانتماءات السياسية للأُسر، وسجلات أفرادها الجنائية. وعلى مستوى الحيّ، كان "المختار" هو المحور الرئيس لنظام المعلومات. وعلى سبيل المثال، كانت سمعة العائلات مرتبطة بقدرة المختار على تقديم معلومات عن أمور مثل فضيلة النساء في داخل كل أسرة أو افتقارهن إليها. وعلى النقيض من المسوحات الإحصائية، رسمت هذه السجلات خريطة للفرد وأسرته: فقد عملت على تحديد الأفراد بدلاً من تجريدهم. وكان المقصود منها تحديد موقع كل طالب داخل شبكة محددة مكانياً في المدرسة، والحيّ، والمنزل. كانت هذه السجلات "حميمة" وتطفلية، لاسيما لأنها كانت تُعَد مساحات تهديد.

كانت الاستراتيجية المكانية الثانية الواضحة في هذه السجلات هي استعمار فضاء الأحياء . وهو الاستعمار الذي تميز بالتوتر بين رغبة حزب البعث والأجهزة الأمنية في إدارة الحرب بكل جوانبها من جهة، والواقع الاجتماعي غير المخطط له وغير القابل للسيطرة والذي خلقته حركة البضائع والسكان في فضاءات البصرة والمناطق المحيطة بها من جهة أخرى. وقد اتخذ هذا الاستعمار شكلين: الدعاية الأيديولوجية البَصَرية للثقافة البعثية على الفضاءات المختلفة وعسكرتها. وقد تطورت كل من هاتين العمليتين لاحتواء التهديدات وخلق الدعم، وقد تتعرضان للتحدي في أي لحظة بسبب التداعيات غير القابلة للسيطرة للحرب نفسها. لقد سادت حالة من الأحداث المتواصلة حياة الأحياء. إذ كانت هناك المواكب والمسيرات التي تنظمها فرق حزب البعث، والاحتفالات الدائمة، وكانت ملصقات صدام حسين تُلصق في كل مكان، وهي استراتيجية استخدمها مكتب الجنوب بوضوح كإجراء أمني.

يروي حازم نجم، وهو أحد سكان الضفة الشرقية، بالقرب من الموقع القديم لجامعة البصرة، قصة نشأته في الحركة الشبابية البعثية، ورحلاته التي سجلها كوادر حزب البعث في المدرسة، لتطهير مناطق شط العرب من مخلفات الحرب. ويتذكر أنه كان يُنقل إلى مستشفى الجمهورية في المدينة لمساعدة الجرحى القادمين

من الجبهة. كما يتلو نسخة مقتبسة ومُعدلة من لَطمية حُسينية، لتمجيد شهداء ومقاتلي الحرب العراقية - الإيرانية .

لقد أنشأ كوادر الحزب أماكن لقاء (مضايف)، لمكافحة - على حد تعبير رئيس مكتب تنظيمات الجنوب - الوضع "النفسي" غير المستقر في البصرة، وتجنب الفوضى و"الانهزامية" التي أعقبت سقوط المحمرة (خرمشهر) في العام 1982. وقد وَلَّدت تلك المضايف دعماً شعبياً للحرّب، واعتبرها السُكان والمنظمون استثماراً جماعياً في القتال .

يتذكر حازم نجم على وجه الخصوص المضايف التي أقيمت لإطعام والترحيب بالعائلات التي سافرت إلى البصرة للاستفسار عن أبنائها في الجبهة، او تلك التي أقيمت للترحيب بسكان الفاو الذين أجبروا على الإخلاء. وتنافست الملصقات التي تمجد البعث والحرب والقيادة، مع اللافتات القماشية السوداء التي حملت آيات قرآنية تزين المنازل والمساجد والأحياء التي فقدت شهداءً في الحرب. وهكذا، بالإضافة إلى الصور المعتمدة للحرب، يمكن لهذه اللافتات السوداء أن تعمل كتذكير بتكاليفها، وتصبح كما فعلت أثناء الانتفاضة، مركزاً للمعارضة.

لقد كان التحول الواضح في تنظيم الطقوس العامة مهماً إلى حد كبير، كما كان تسليح أحياء البصرة مهماً أيضاً. فقد تحولت مكاتب التجنيد وحزب البعث على نحو متزايد إلى مكاتب أمنية، يديرها كوادر يتناوبون على مراقبة "السلم" في المدينة. كما عمل حزب البعث على تجنيد وتسليح وتدريب الجيش الشعبي باعتباره ميليشيا حزبية. كان الجانب الحاسم في ادعائه بأنها كانت جزءاً من التعبئة العسكرية من أجل المجهود الحربي، يتمثل في قدرة الحزب على تجنيد "متطوعين" من المدارس والأحياء في البصرة والمدن التابعة لها. وهكذا، ففي الفترة من العام 1985 إلى العام 1987، دَرَّب المكتب الجنوبي 23689 رجلاً وامرأة في البصرة على حمل السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت لجان الحزب الأمنية تحرس أحياء المدينة، وخاصة تلك التي يُعتَقَد أنها تشكل تهديداً محتملاً. ويتذكر نجم، الخوف الذي أثارته دوريات اللجنة الأمنية بين أفراد المجتمع الشيعي الذين لديهم أقارب مرتبطون بحزب الدعوة، أو الذين فر أقاربهم من الجيش. وأصبحت أكياس الرمل ونقاط التفتيش الأمنية سمةً مشتركة في شوارع البصرة بعد العام 1986.

ساهم توسع دور الحزب، وتمركزه عند تقاطع مؤسسات الدولة المختلفة والسكان، ومركزيته في جهود التعبئة والأمن التي تبذلها الدولة، في تغذية هذا التوسع الهائل في نطاقه التنظيمي. ففي الفترة ما بين عامي 1985 و1987، أضاف المكتب الجنوبي أربعة أقسام [تنظيم على مستوى شُعبة]، وثلاثة عشر قسماً فرعياً جديداً [تنظيم على مستوى فرقة]، ليصل إجمالي أقسامه الفرعية إلى ثمانية وتسعين قسماً فرعياً [ما بين شُعبة وفرقة]. أدى التوسع وتضاعف الوظائف إلى خلق عدد من المشاكل للحزب. وكان من أبرزها تجنيد وترقية كوادر حزبية إلى مناصب قيادية، وتحديد عدد كاف من الكوادر للقيام بوظائفه التأديبية والمراقبة وجمع المعلومات والتعبئة. وعلى هذا فقد كان التوسع مقيداً، ومحدداً في بعض الأحيان، بتهديد فقدان السيطرة وانعدام القانون. كان هذا صحيحاً بشكل خاص في المدينة والمناطق المحيطة بها، التي كانت عرضة للاضطرابات الدائمة، وحركة القوات والذخائر، والتحديات في منطقة كانت بمثابة جبهة قتال تقريباً.

في تقريره عن نشاطات مكتب تنظيم الجنوب، بين عامي 1985 و1987، طمأن مزبان خضر هادي، الأمانة العامة للحزب بأن كلاً من هياكل المكتب الجنوبي الثماني والتسعين، قد شكلت لجاناً لجمع المعلومات عن عدد من الفئات الاجتماعية (الشهداء، الفارون، أسرى الحرب، والمفقودين)، لتسهيل "إحكام السيطرة" و"استيعاب" التداعيات الاجتماعية "السلبية والإيجابية" للحرب. وعقب الهجوم الإيراني على الفاو في شباط/ فبراير 1986، تفاعل المكتب وتنظيماته المختلفة "بسرعة وعزيمة استثنائية"، داعياً إلى المزيد من الاجتماعات والمسيرات الجماهيرية. وقد أدت المعارك التي تلت ذلك، لاسيما في العامين 1986 و1987، إلى إغراق البصرة والمناطق المجاورة لها بالفارين من الجيش، ما خلق ارتفاعاً حاداً في أعمال السرقة. لمواجهة ذلك، مُنِحَت منظمة الحزب، سلطة القبض على الهاربين وإعدام من حاولوا الفرار. فيما كانت الكوادر الحزبية تزور أسر الهاربين، وتضغط عليهم لتسليم أقاربهم. نجح الحزب في القبض على 7832 هارباً، بينما سَلَّمَ 58984 آخرين أنفسهم لكوادر الحزبية، وقُتِل أو أُعدم أكثر من 600 شخص أثناء ملاحقتهم. وفي المجمل، نجح الحزب في حث نحو 67522 هارباً على العودة إلى الخدمة المسلحة.

يُسلط تقرير هادي، الضوء على الأدوار التأديبية المتعددة التي لعبها الحزب في الحفاظ على الأمن، والحجم الهائل للمشاكل التي واجهها في السيطرة على حركة المواطنين الذكور خلال العامين الأخيرين من الحرب. إذ كانت هناك شبكة استخباراتية مُعقدة تربط ما بين "المكتب العسكري" لكوادر الحزب في الجبهة، وفيالق الجيش المختلفة، والكوادر المحلية التي أنشأت بنوك معلومات عن الهاربين وأسرهم. ورغم أن الفارين والمنشقين ليسوا جميعهم من مدن الجنوب، إلا أن العديد منهم ظلوا في البصرة ومحيطها. لذا في محاولاته للتعامل مع هذه الفوضى، تحول حزب البعث نفسه إلى منظمة تعيق القانون والعدالة، اي اضحى تطبيق السلطات الامنية من قبل الحزب خارج نطاق القضاء، هو القاعدة.

كانت أولويات كلٍ من الحزب والدولة تدور بشكل متزايد حول قضايا الأمن، ملاحقة الفارين، والسيطرة على التجارة غير المشروعة، وقمع السكان المتمردين في المناطق الحدودية، وخاصة أولئك الذين فروا إلى إيران، أو قاتلوا إلى جانب أحزاب المعارضة الشيعية الممولة إيرانياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، شَّن الحزب حملات لمكافحة التمرد في الضفاف الشرقية من محافظتي البصرة وميسان، وقدم معلومات استخباراتية عن الروابط بين سكان المناطق الحضرية وأسرهم في المناطق الريفية. وفي المدن التي استوطنها النازحون الجدد، وخاصة المُدَّيْنَة والدير، لم يتمكن الحزب ولا المؤسسات الأخرى للدولة، من الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للسكان. رغم كل الوجود الضخم للدولة في البصرة ومحيطها، مثل الجيش وقوات الأمن وحزب البعث، إذ ظَلَّ الشعور بأن البصرة تعيش على حافة الفوضى، واستمرت المخاوف بشأن الانهيار الاجتماعي والسياسي المقبل مُسيطراً على اجواء التقارير التي رُفعت من أمناء الفروع الجنوبية إلى الأمانة العامة للحزب.

في برقية من وزارة الداخلية موجهة إلى الأمين العام للحزب، طلبت مديرية الشؤون الجنائية من لجان الأمن التابعة لمكتب تنظيم الجنوب، مراقبة واعتقال الهاربين وغيرهم من المجرمين الذين تجمعوا في الحدائق على طول نهر دجلة، واعتادوا على ارتياد الحانات والكازينوهات. كان بعض هؤلاء الجنود يتمتعون بإجازاتهم العسكرية، وقد خَلَقَت علاقتهم الودية الواضحة بالهاربين جواً من الفوضى، وبان ثمة تململٍ وانزعاج من داخل الحزب إزاء تزايد مظاهر انعدام القانون والضبط ما بين الحزبيين المستقطبين للعب ادواراً امنية مؤقتة، ممن كانوا يُعرفون باسم "الجيش الشعبي"، او اللجان الامنية الحزبية .

في برقية وزارة الداخلية نفسها، وَرَدَ بأن أفراد الأمن التابعين للحزب، أطلقوا النار على جندي كان في إجازة معتمدة، وأن قريبه البعثي أثار تساؤلاً، عما إذا كان من القانوني أن يطلق رجل الأمن الحزبي النار، أم ينبغي أن يظل ذلك سلطة ممنوحة لرجال الأمن التابعين الى وزارة الداخلية.

نشأ عن التدفق الهائل للمواطنين الذكور إلى المدينة، وإعادة تشكيل مساحاتها، حالة من الفوضى. فقد حلَّت ساحة سعد، محل منطقة الميناء، باعتبارها - ساحة سعد - مركز النقل الرئيسي للجنود القادمين بالحافلات وغيرها من الوسائل إلى الجبهة الجنوبية خلال الإجازات .

في محيط ساحة سعد، ومنطقة محطة القطار في الجزء الغربي من المدينة، نشأ اقتصاد غير رسمي يقوم على بيع السلع. وقد أدت المنتجات الاستهلاكية الرخيصة المُهربة من الكويت عبر الزبير، والتي غالباً ما تباع من جندي إلى آخر، إلى إنشاء شبكة سرية من المهربين بدعم ضمني من الجيش. وتحولت بعض الفنادق في شارعي الجمهورية والكورنيش، إلى مراكز للمنافذ الإخبارية الوطنية والدولية، مما اجتذب مجموعة من الصحفيين الأجانب ووسطائهم. فيما وجد الجنود الباحثون عن البغايا أو الحانات، أو على أمل شراء بطاقات هوية مزورة تسمح لهم ببعض الإجازة الممتدة، طريقهم إلى شارع بشار. ووجد الفارون، الذين كانوا يتجمعون في كثير من الأحيان في أماكن مهجورة، عملاً في هذا القطاع غير الرسمي، وتم إيوائهم في عدد من المنازل الآمنة في المدينة. وكما هي الحال مع كل المدن الواقعة على خطوط المواجهة في الحرب، شهدت البصرة تحولاً في اقتصادها، إلى جانب تحول في التسلسل الهرمي المكاني لأحيائها. لعل عجز الدولة وحزب البعث عن إدارة هذا التحول بالكفاءة التي كانا عليها قبل الحرب، يفسر حالة الفوضى التي سادت البلاد.

التأثيرات غير المتوقعة التي ترتبت على التعبئة العسكرية، لا تفسر إلا جزئياً ارتفاع وتيرة العنف وعسكرة الحياة الاجتماعية في البصرة. فيما لعبت الممارسات التأديبية التي انتهجها المكتب الجنوبي دوراً لا يقل أهمية. ومن الممكن أن نفهم العنف الذي شهدته انتفاضة 1991، والأهداف التي اختارها المتمردون، والطريقة الفوضوية التي تطورت بها الأحداث، باعتبارها نتاج للاستراتيجيات المكانية التي وظفتها حكومة البعث وأجهزة الأمن المختلفة في الدولة، للتعامل مع تهديدات الفوضى والتمرد. كما تمكن المتمردون من الاستفادة من الانسحاب الجماعي غير المنظم للقوات من الكويت.

البصرة ومناطقها المتمردة

(... ركضت مع صديقي إلى المُدرعة العسكرية، قال لي، دعنا نذهب إلى البصرة، وسآخذك إلى بيت جدك حتى نحصل على بعض الطعام والماء. عندما وصلنا إلى ساحة سعد، - نقطة دخول القوات المنسحبة من الزبير، رأينا الشوارع خالية. ألم تكن شوارع البصرة ملأى بالمضايف والخيام التي كانت تطبخ وتُطعم الجنود طيلة حربنا مع إيران؟ كان البصريون يؤدون التحية للجيش العراقي والحرس الجمهوري حينها .

هل من الممكن أنهم لم يعرفوا بانسحابنا من الكويت، ونحن متعبون وجائعون؟ سألت صديقي؛ رَدَّ إن الوضع في البصرة مقلق. دعنا نعود إلى وحدتنا المرابطة على جسر خالد. حينها؛ أُمرنا بالانسحاب إلى القرنة .

في طريقنا إلى القرنة، أخبرنا إياد الراوي أن هناك انتفاضة في البصرة. كان صديقي من البصرة، شيعياً من حي الجمهورية، وذهب للاطمئنان على عائلته.. تلقينا أمراً بضرب البصرة. ليس البصرة فقط بل كل تلك [المناطق] التي احتوت على المنتفضين، سواءً في الجمهورية، الزبير، ساحة سعد، العشَّار، وفي مناطق عديدة...)

يُقال إن انتفاضة 1991 بدأت في الثاني من آذار/ مارس، حين أطلق جندي النار على جدارية لصدام حسين في ساحة سعد. ربما كانت هذه صورة رمزية ورواية معبرة عن "بداية" انتفاضة جاءت في نهاية انسحاب مُدمرٍ للجيش، في ساحة حولتها الحرب العراقية - الإيرانية إلى مركز لمدينة مُعَسكرة. يعكس اختيار الهدف، رمز استعمار النظام للمكان، والمحرض على فعل التمرد، طبيعة الانتفاضة .

الانتفاضة، التي بدأها الجنود بدعم من سكان المدينة الذين استعانوا بشبكات عشائرية من خارج حدودها، بمثابة علامة على إن البصرة "مدينة الانتفاضة". كانت انتفاضةً عنيفة وفوضوية وبلا اتجاه. وعلى نقيض عدد من المناطق الأخرى، لم يسقط مركز البصرة نفسها بالكامل في أيدي المتمردين، وإن كانوا قد حققوا نجاحاً أكبر كثيراً في السيطرة على ضواحيها والمدن التابعة لها لبضعة أيام. بعد ثلاثة أيام من بدء الانتفاضة، تولى علي حسن المجيد توجيه فيلقي الجيش الثاني والثالث في عملية التهدئة العنيفة. إذ تولى الجيش، الذي اتخذ من ساحة سعد مقراً له، قمع التمرد في المناطق الممتدة من الهارثة في الجزء الشمالي من المدينة إلى القرنة، والجزء الشرقي من شط العرب. وبعد أيام، أصبحت المدينة وضواحيها تحت السيطرة الهشة للنظام.

وعلى الرغم من قُصر أمد القتال، فإن استمراره في مناطق معينة من المدينة، حتى بعد أن أعاد النظام فرض سيطرته على المناطق المركزية في ساحة سعد وحي الجمهورية، يسلط الضوء على الروابط بين موقع البصرة كجبهة قتال، والاستراتيجيات الأمنية التي انتهجها النظام والحزب، وكثافة نشاط المتمردين. من ساحة سعد، انتشر التمرد بسرعة إلى الضواحي الشمالية الشرقية للمدينة، لاسيما الهارثة والدير، بالقرب من الثكنات العسكرية، حيث كان الجنود وأسرهم يذهبون للمطالبة بالطعام، وهددوا بالاستيلاء على المعسكرات. في حي المعقل هاجم المتمردون، ومعظمهم من الجنود والسكان، لواءً للحرس الجمهوري بعد أن قصف مسجداً فر إليه المواطنون لتجنب القتال. كان قمع حي المعقل المتمرد عنيفاً إلى الحد الذي جعل الناس يتحدثون عن جثثٍ طفت على النهر، ومساجدَ امتلأت بالقتلى.

ويبدو أن المدينة ذاتها قد خضعت بسهولة نسبية، ولكن السيطرة على الضواحي كانت أكثر صعوبة. وتنتشر ذكريات من عاشوا الأيام الأولى للانتفاضة في البصرة عن الانهيار الكامل لسيطرة الدولة، إلى جانب روايات العنف شبه المروعة. فقد سيطرت مجموعات من الذين صادروا الذخائر العسكرية على الطرق المؤدية إلى المدينة، وخاصة في مناطق القرنة. في حين باع الجنود الحفاة بنادقهم مقابل الطعام. وهاجم المتمردون الثكنات في جنوب البلاد، مطالبين بمعلومات عن اقربائهم الذين لم يعودوا من الكويت. انقطعت كل خطوط الاتصال، ولم تكن هناك أي وسيلة للاتصالات الهاتفية أو التلفزيونية أو الإذاعية لإعلام الناس بالوضع العسكري والسياسي. ويتجلى تفكك النسيج الاجتماعي الذي كان يربط البصرة ومجتمعاتها في ذكريات صابر فرحان عن بداية الانتفاضة، باعتبارها "مجالاً للعنف"، و"تهديداً بالعنف"، وانعكاساً يكاد يكون غير مفهوم للعلاقة بين الجنود والمدينة التي دعمتهم خلال الحرب العراقية - الإيرانية.

وعلى الرغم من الطبيعة الفوضوية للانتفاضة، ظهرت بعض الأنماط المُعبرة عن أهداف التمرد ومستويات المشاركة فيه. ولم يكن مستغرباً استهداف التمثلات البَصَرية للنظام البعثي وزعيمه أو تلك الممجدة للحرب. ومع عودة أجزاء من المدينة والضواحي التابعة لها إلى سيطرة النظام، استعادت الهياكل البعثية التي تآكلت بشدة بسبب الانشقاقات الجماعية في صفوفها الدنيا التمثلات البَصَرية للنظام، لاسيما صور الرئيس .

لكن على صعيد اعادة تفعيل المساحات الامنية، وخصيصاً بعد الاتلاف المنهجي لمؤسسات حزب البعث، والأجهزة العسكرية والأمنية إثر تعرضها الى هجمات مُدمرة؛ اضطرت الهياكل الأمنية الحزبية، ومديرية الأمن العام، الى الشروع بعمليات جمع بيانات ومعلومات جديدة، لا سيما عن المشاركين في الانتفاضة، او الكوادر البعثية التي فشلت في الدفاع عن النظام.

من المفيد أن نراجع تقارير كوادر حزب البعث عن انتفاضة 1991، فضلاً عن المسوحات التي أجرتها مديرية الأمن وحزب البعث بين طلاب المدارس الثانوية الذكور، والتي تضمنت أيضاً تقييماً لمستوى مشاركة أسرهم بعد أشهر من قمع الانتفاضة. وتشير المسوحات إلى الصلة بين ممارسات الدولة/ البعث أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وتوزيع أنشطة المتمردين أثناء الانتفاضة، وسياسات الدولة في معاقبة أسر أولئك الذين اعتبرتهم تهديداً للأمن القومي .

طالت الهجمات عائلات أعضاء الحزبين الشيوعي العراقي والدعوة الإسلامي، وعائلات أسرى الحرب المشتبه في عملهم لصالح الإيرانيين أو الذين تم تجنيدهم في "فيلق بدر" الممول من إيران، فضلاً عن عائلات الفارين من الخدمة العسكرية. في الأيام القليلة الفوضوية للانتفاضة، زحف المتمردون، من ضواحي البصرة والمناطق المحيطة بها إلى مركز المدينة، مهاجمين مع سكان آخرين مكاتب التجنيد المحلية ومقارً لحزب البعث وأجهزة الأمن. من الواضح أنهم كانوا يستهدفون المساحات التي تمثل قوة الدولة والحزب.

تُسلّط التقارير والمسوحات الضوء على العلاقة بين التوزيع المكاني للعنف والممارسات الأمنية للحزب والدولة خلال الحرب العراقية - الإيرانية. ففي مناطق المدينة وضواحيها التي عانت من أكبر نزوح خلال الحرب، وُجدت صلة بين أهداف العنف وأنماط المشاركة. مثلاً؛ قضاء المُدَّيْنَة (شمال البصرة)، الذي تضاعف عدد سكانه أكثر من الضعف خلال الحرب نتيجة تدفق النازحين، وتكبد ايضاً أكبر خسائر في الأرواح خلال الحرب، ضَّمَ أكبر عدد من المتمردين الذين سجلتهم مديرية الأمن العام.

لا تُخبرنا المصادر إلا القليل عن أهداف المتمردين، ولم يكن من الواضح ما هي الشبكات العائلية أو المناطقية المحلية - neighborhood networks] شبكات الأحياء أو الضواحي[، التي قاموا بابتكارها وتعبئتها. لكن رُبما إن بعضاً من المشاركين لا بد أنهم كانوا من العائلات النازحة التي فقدت مصدر رزقها، وخضعت لإجراءات مكافحة التمرد المُتخذة في المناطق الشرقية من البصرة .

كتابة تاريخ المُدن في زمن الحرب، يعني الانتقال من سَردٍ وطنيٍ إلى سردٍ يُركز على المجتمعات الحضرية. يُتيح هذا التحول، فهم التباينات في تجارب المجتمعات العراقية المختلفة خلال الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الأولى. خَلَقَت المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن وحزب البعث، ظروفاً أدت إلى إحداث تحولات في الحياة الاجتماعية في سياق إدارة العواقب غير المتوقعة لتلك الحروب.

لكن الحروب، القصف، تعبئة القوات، وحركة الأشخاص والبضائع الأوسع نطاقًا والأكثر صعوبةً في كثير من الأحيان عبر الجنوب، خَلَقَت ظروفاً يَصعب السيطرة عليها. عسكرة المدن الحدودية الجنوبية، مثل العمارة والبصرة، وبدرجة أقل الناصرية، أضفى طابعاً أمنياً عليها، وحَفَزَ على نحوٍ بالغ شعور مواطنيها بالظلم تجاه النظام وحروبه. وبنفس القدر من الأهمية، أدت تلك الحروب إلى نزوح عشرات الآلاف من النازحين داخلياً إلى المدن، مما ساعد في تغذية التمرد ضد الحكم في العام 1991.

كانت حربا إيران والعراق وحرب الخليج الأولى "حروباً وطنية". لكنها ايضاً، في الوقت نفسه، كانت حروب مناطق ومدن. إذ أدت الآثار المتباينة للحرب وممارسات الدولة، إلى إعادة صياغة جذرية من قِبل الجيش وحزب البعث لتنظيم الحياة الاجتماعية، والمشاهد الحَضرية [The urban landscapes] في البصرة، ومناطق أخرى شبيهة في جنوب العراق.

في سياق التفكك المستمر والهائل لعنف الحرب، وممارسات الدولة والحزب المصممة للسيطرة على هذا التفكك وإدارته، لا بد من قراءة الطبيعة المتقطعة والفوضوية لانتفاضة 1991. إذ ساهمت الاستراتيجيات المكانية للدولة والحزب، التي وضعت من أجل السيطرة على الفوضى الناتجة عن تحويل البصرة إلى منطقة عسكرية منذ العام 1980، إلى حد كبير، في تحديد أهداف المتمردين. العنف الفوضوي والقسوة المفرطة التي بدت عليها الانتفاضة، فضلاً عن بقائها بلا قيادة، مما سَهَلَ قمعها لاحقاً، كانا نتيجة لتآكل التنظيمات الاجتماعية المدنية، والأسس البلدية للمدينة وضواحيها، التي تحولت إلى جبهات قتال.